مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار 1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 07/ العدد: 04 سبتمبر (2021) - ص 303-313

نظريّة العامل بين شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ "مقارنة وتحليلٌ"

Theory of the factor between Shawky Dhaif and Mahdi Makhzoumi "comparison and analysis"

بولنوار عبد الرزاق
abderrezzaqchallali@gmail.com
جامعة دكتور مولاي طاهر –سعيدة- / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/06/06 تاريخ القبول: 2021/04/09 تاريخ النشر: 2021/09/25

مُلخّص البحث

نظريّة العامل في النّحو العربيّ نظرية ذات حظّ وافر من الدراسات العلمية الحديثة، وهذا البحث يعالج موقف علمين بارزين من أعلام التّجديد النّحوي من هذه النظريّة ، هما شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ ، وكلاهما له الموقف نفسه من نظريّة العامل.

الكلمات المفتاحية: نظرية العامل، التجديد النحوي، شوقي ضيف، مهدي المخزومي.

ABSTRACT:

The theory of the factor in Arabic grammar is a theory with a great deal of modern scientific studies, and this research addresses the position of two prominent scholars of the grammatical regeneration flags of this theory, namely, Shawky Dhaif and Mahdi Al-Makhzoumi, both of whom have the same attitude to the worker theory.

Keywords: Factor theory, grammatical renewal, Shawky Deif, Mahdi Makhzoumi

1. مقدمة:

تشهد اللغة العربيّة منذ القرن التاسع عشر حركة تجديد لافتة للانتباه، حيث ظهرت مجموعة من الآراء والأفكار المنادية بإعادة النظر في كثير من المسائل، وقد اصطلح على مشروع هذه الحركة بالتّيسير النّحوي، مع العلم أنّها أخذت من حيث التسمية عدّة مسميّات كالتجديد والإصلاح وغيرهما، كما اتّخذت مذاهبَ ونزعات شتّى، وقد برز شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ في خضمّ هذه الحركة، وأبديا آراءهما فيما يتعلّق بالتيسير النّحوي، وقد بنيا مشروع التيسير على هدم نظرية العامل في النّحو، فهل أصابا في هذا؟ وما دوافع نقضهما لهذه النّظرية الأصيلة؟، وهل قدّما بديلا عنها؟.

و تظهر أهميّة هذا البحث في وضع رأي شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ على مِحكّ النقد العلميّ الهادف، الذي لا ينساق وراء كلّ دعوة، ولا ينقض أيّ رأي إلّا بالبرهان العلمي والواقعي، لأنّ خدمة اللغة العربيّة لا بدّ أن تنطلق من الموضوعيّة، بوضع اليد على مواطن الخلل، من أجل إصلاحه، ومتى ما عُرف مكمَن الدّاء ونوعه؛ سهُل الوصول إلى وصف الدواء النّاجع.

إنّ نظرية العامل تشكّل أهميّةً بالغة الخطورة، ففي حين يراها النّحاة القدامى أساسا من أسس النّحو؛ يراها كثير من المُحدَثين أساسا لتعقيده، ولا بدّ من هدمه، وهذا ما يفسّر كثرة التّطرق لهذه النّظرية، من مؤلّفات علمية، ورسائل جامعيّة، وبحوث موزّعة بين أوراق المجلّات وأروقة المؤتمرات، ومن ذلك نذكر:

العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه (مؤلّف) لخليل عمايرة، العامل والأثر في الدّرس النّحويّ بين القديم والحديث، (رسالة دكتوراه) للطيّب دخّير، نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التّركيب، (مقال مجلّة) للدكتور عبد الحميد السيّد، وغيرها من الأعمال.

و أرجو أن أكون وفّقت في اختيار الموضوع الذي عالجته مقتصرا على علَمين من أعلام التيسير النّحوي، وهما علمان عاصر أحدهما الآخر، وحاول كلاهما أن يُثبت أنّ نظريّة العامل هي التي عقّدت النّحو، وعن طريق حذفها والتخلّص منهما يتمّ التيسير النحوي المنشود.

2. التعريف بشوقي ضيف ومهدي المخزوميّ

1.2 شوقي ضيف:

هو عالم وباحث في اللغة العربية وأدبها، ولد سنة (1910 م) في محافظة (دمياط)، وبالضّبط في قرية فلاحية بسيطة[1]، تسمّى (أولاد حمّام) وتقع بالقرب من شاطئ بحيرة (المنزلة)[2]. ويُرجع عاصم شوقي ضيف(ابن شوقي ضيف) تسمية أبيه بهذا الاسم؛ إلى تيمّن جدّه بالشّاعر المصري الكبير أحمد شوقي، الذي برز اسمه في السنة التي ولد فيها شوقي ضيف[3].

توفّي شوقي ضيف سنة (2005 م) مخلّفا خزانة مهمّة من المؤلّفات، تنوّعت ما بين الأدب والنّقد واللّغة، ومن أهمّ كتبه في اللّغة نذكر: «تجديد النّحو» و « تيسيرات لغويّة» و «تيسير النّحو التّعليميّ

قديما وحديثا مع نهج تجديده»، وهي كتب تعالج فكرة تجديد قواعد النّحو وتبسيطها، رغبة في إشاعة النّحو بين الألسن، ومحاولة لدرء المشقّة في تعلّمه وتعليمه[4].

2.2 مهدي المخزوميّ:

هو أديب نحوي وباحث عراقيّ، ولد في النّجف سنة 1918 م، تربّى في بيت علم وعلماء، تعلّم في مسقط رأسه التّعليم الأوّل، ثمّ تابع دراسته ببغداد، ثمّ انتقل إلى القاهرة ، وحصل منها على الدّكتوراه، تولّى التّدريس في بغداد، ثمّ عيّن عضوا بالمجمع العلمي العراقيّ في السّتينات[5].

اشتغل المخزوميّ باللغة والنّحو، وعُدّ من أهمّ أعلام التّجديد والتّيسير في العصر الحديث، نظرا للإسهامات التي قدّمها في هذا الشّأن، ومن أهمّها: «في النّحو العربيّ: نقد وتوجيه» و « في النّحو العربيّ: قواعد وتطبيق» و «مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو»، توفيّ المخزوميّ سنة 1993، عن سنّ جاوز الخامسة والسّبعين، أمضى جلّها في العلم والأدب، فاتحا للدراسات اللغوية أبوابا ما يزال الدارسون يلِجُون عبرها تباعا [6].

3. مفهوم نظريّة العامل النحويّ

1.3 التعريف اللغوي للعمل:

جاء في معجم العين :(عمل عملا فهو عامل ، واعتمل عمل لنفسه ... وعامل الرّمح دون الثّعلب ...وفلان يُعمِل رأيه ورمحه وكلامه ونحوُه، عَمِلَ به)[7].

وبإلقاء نظرة على بقية المعاجم العربيّة نجدها لا تختلف في تحديد المعاني التي تتفرّع عن مادّة (ع م ل)، فالعمل في اللّغة كالفعل، لكنّه أخصّ منه، وأغلب العمل يصدر بالإرادة والقصد، ويُتطلّبُ فيه القوّة والسّعي لتحقيق شيء ما، والعمل لا يقال إلّا في ما كان عن فكر ورويّة، ولهذا قُرِنَ بالعلم حتّى قال بعض الأدباء: قُلِبَ لفظ العمل عن لفظ العلم[8].

2.3 التعريف الاصطلاحيّ لنظريّة العامل النّحوي::

رغم أهميّة العامل عند النّحاة؛ إلّا أنّنا لا نجد له تعريفا واضحا عند أوائلهم الذين ابتدعوا فكرته، ويغلب على الظّنّ أنّ سبب ذلك يرجع إلى شيوع مفهوم العمل النّحوي لدى النّحاة، لذلك لم تكن لهم حاجة تدعوهم لذكر تعريف ما هو معروفٌ لديهم، لكن تغيّر الأمر في القرن الخامس الهجريّ، فقد ظهرت تعريفات مباشرة للعامل عند بعض النحويّين، ولعلّ ذلك يعود إلى ظهور الشّكوى من هذه النّظرية والتعقيدات المصاحبة لها.

ومن تعريفات العامل لدى النّحاة ارتأينا أن نختار تعريفين؛ أوّلهما ما صرّح به ابن بابشاذ (ت.ق05 ه) نقلا عن شيخٍ لم يسمّه، قال ابن بابشاذ: (قال الشّيخ رحمه الله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، على حسب اختلاف العوامل" ثمّ يعلّق ابن بابشاذ على تعريف الشّيخ قائلا : (وإنّما كان كذلك لأنّ العامل لمّا وُجد مؤثّرا في المعمول عملا سُمّي عاملا، كما أنّ

الفاعل لمّا وجد مؤثّرا في المفعول أثرا سمّي فاعلا)[9]، بمعنى أنّ العمل مثل الفعل، وقد أوضحنا سابقا أنّ العمل أخصّ، وابن بابشاذ يجعل تأثير اللّفظ على اللّفظ تماما كتأثير الفاعل على المفعول من الحيوان.

وأمّا التعريف الثّاني فهو لابن الأثير(ت.ق07 ه) إذ عرّف العامل بقوله: (العامل ما أثّر في غيره شيئا لم يكن لولا هو، من حركة، أو سكون أو حذف، ...)[10]، وهذا التّعريف ليس بعيدا عن معنى التعريف السّابق، إذ يربط ابن الأثير ذلك الأثر الذي يتجلّى على المعمول بالعامل، فلولا وجوده؛ ما وجدت الحركة بأنواعها، ولا السّكون، ولا الحذف.

وإذا أردنا الجمع بين المفاهيم التي ساقها النّحاة تعريفا بالعامل؛ قلنا إنّ العامل هو آلةُ المتكلّم، التي يسلّطها على الألفاظ، فتتأثّرُ أواخرها، مؤذنة بمعنى جديد، تدلّ عليه العلامة التي تركتها الآلة المستعملة، فيَفهَم السّامعُ مرادَ المتكلّم.

وإنّما جعلنا العامل آلة المتكلّم احترازا من جعل المتكلّم نفسِه هو المتحكّم في تغيير الإعراب، إذ لا شكّ أنّ هذا محال، وإلّا لكان لكلّ فرد إعرابه الخاص، كما ذكرنا المتكلّم احترازا من نسبة العمل للألفاظ، لأنّ هذا ضرب من التجوّز البعيد عن مدارك الكثير من العقول.

3.3 أركان نظريّة العامل النّحوي:

يبني النّحاة نظريّة العامل على ثلاثة أركان: لا بدّ من وجودها مجتمعةً، وتتمثّل تلك الأركان فيما يلي[11]:

أوّلا/ العامل: وهو ما يُحدِثُ الرفعَ أو النصب أو الجزمَ أو الخفضَ في غيره، والعواملُ هي: الفعلُ وشِبهُه، والأدواتُ التي تنصبُ المُضارع، والأدوات التي تجزمُهُ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، وحروف الجرّ، والمُضافُ، والمبتدأ.

ثانيا/المَعْمول فيه: هو ما يَتغيَّرُ آخرُهُ برفعٍ، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، بتأثير العامل فيه، والمعمولاتُ هي الأسماءُ والفعلُ المضارعُ.

ثالثا /العَمَل: (ويُسمّى الإعرابَ أيضاً): هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل من رفعٍ أو نصبٍ أو خفض أو جزم. نحو قولنا:جاء زيدٌ، فالعاملُ (جاء) لأنّه تسبّب في رفع الفاعل، والمعمول (زيدٌ) لأنّه المحلّ الذي تأثّر بدخول العامل، وأمّا العمل فهو(الرّفع في آخر زيد).

4.3 مكانة العامل في النّحو العربيّ:

يكتسي العامل النّحوي قيمة كبيرة لدى علماء النّحو الأوائل. ولسنا نبالغ إن قلنا إنّنا لن نفتح كتابا في النّحو دون أن نجد الحديث مبسوطا عن هذه النظرية العقلية البالغة الأهميّة، وعلى سبيل الذّكر لا الحصر نجد نظريّة العامل في فكر الخليل ذات شموليّة عميقة ، تسيطر على توجيهه

للتّراكيب النّحويّة وتفسيره لها، حيث عدّ الخليل العامل أصلا في بناء الجملة، كبرهان ذهني يفسّر التغيّرات الطارئة على البناء التّركيبي.

ومن المشهور أنّ الخليل لم يترك كتابا في النّحو، لكنّ علمه مدوّن في كتاب تلميذه سيبويه. فمن يقرأُ كتاب سيبويه يرَ رأي العين أنّ الخليل هو الذي ثبّت أصول نظريّة العامل ومدّ فروعها، و أحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور[12].

وبعد الخليل؛ انبرى سيبويه لنظريّة العامل، فبسط فيها القول، وأكثر عنها الشّواهد، حتّى لم يدع مجالا للشكّ في اهتمامه الكبير بهذه النّظريّة، وتوالى الاهتمام بالعامل النّحويّ في ثنايا أمّات الكتب، إلى أن أُفرِدت له مصنّفات خاصّة، منها ما وصلنا، ومنها ما ضاع؛ فلم يبق إلّا اسمه، وهذه أهمّ مصنّفات العوامل:

- العوامل في النّحو ، لأبي عليّ الفارسيّ (ت377هـ).[13]
- العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، لعبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ).[14]
- العوامل في النّحو، لعليّ المجاشعيّ القيروانيّ (ت479هـ).[15]
- عدّة الكامل في ضبط العوامل، لمحمّد بن مكّي الأنصاريّ (ت 565هـ).[16]
- العوامل، للبركليّ (ت 981هـ).[17]

وهناك شروح لكتب العوامل، مثل:

- شرح العوامل في النّحو للجرجانيّ، للشّريف الجرجاني(ت816هـ)[18]، وبدر الدّين العينيّ (ت 855هـ)[19]، وخالد الأزهريّ(ت905هـ).[20]

4 موقف شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ من العامل النّحوي:

يعدّ كلّ من شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ قطبين من أقطاب التّجديد في العصر الحديث، يدلّ على ذلك جهودهما الحثيثة في مجال تيسير العربية، وآراؤهما النّقدية لكثير من مسائل النّحو العربيّ، واعتراضهم على قضايا محورية فيه، ولعلّ تناولهما لقضيّة العامل أكبر دليل على ذلك، وفيما يلي سنتطرّق لموقف كلّ منهما إزاء العامل النّحويّ.

1.4 موقف شوقي ضيف من العامل النّحوي:

إنّ نظرية العامل هي أهمّ ركن دعا ابن مضاء إلى هدمه، فقد حمل عليها حملةً من يروم اجتثاثها؛ فهي في نظره لا تفيد الدرس النحوي، وقد صرّح بذلك في كتابه، قائلا: « وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمِن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيّ، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ، وعبّروا عن ذلك بعبارات تُوهِم في قولنا: (ضرب زيدُ عمرًا)، أنّ الرّفع الذي في (زيدٌ) والنصب الذي في(عمرًا) إنّما أحدثه (ضرب).. وهذا بيّن الفساد»[21].

إنّ كلام ابن مضاء، يُستشفّ منه أنّ القول بالعامل ليس مرفوضا فحسب، بل هو ثورة عنيفة[22] - كما عبّر عنها شوقي ضيف- ضدّ النّحاة وما ذهبوا إليه من القول بالعامل، فانظر مثلا من قولِ ابن مضاءٍ السّابق:(أحذفُ– أجمعوا على الخطأ – ادّعاؤهم – عبارات توهم – هذا بيّن الفساد).

وعلى هذه الأرضيّة التي وطّأها ابن مضاء، ثبتت قدما شوقي ضيف، ومنها انطلق مؤيّدا رؤيةَ القرطبيّ، فهو محقّق كتابه المعروف (الرّد على النّحاة)، فلا غَرْوَ أن يكون سائرا على هديه، يقول معلّقا على قول ابن مضاء في العامل: (أليست فكرةُ العامل تجعلنا نفكر في محذوفات، ومُضمَرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجَزا، ولو أنّهم فكّروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكّت عنه مَسْحة الاقتصاد البليغ في التعبير)[23].

وفي هذا الكلام يصرّح شوقي ضيف بأنّ مخلّفات العامل، من حذف وإضمارٍ وتقدير، دالّة على بُطلان العامل، إذ إنّ الأثر دالّ على بُطلان المؤثّر، كما أنّ دليل بُطلان الإضمار والحذف هو عدم قصد العرب لهما في ثنايا الكلام الموجز، ومن ذلك في أسلوب الإغراء قول النبيّ صلى الله عله وسلّم: «الصَّلَاةَ وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »[24] فقد انتصبت لفظة" الصّلاةَ" دون ناصب ظاهر، بصورة قد تفاجئ القارئ، إذ لا فعل قبلها ولا بعدها، والنّحاة يقدّرون في مثل هذا فعلا للإغراء محذوفا هو "الزمْ"، وعلى هذا يعترض شوقي ضيف على تقدير مضمر لم تنطق به العرب، ولو أنّ العرب قصدت ذلك المحذوف لتكلّمت به.

و يخصّص شوقي ضيف لنظريّة العامل في مدخل الرّد على النّحاة، فصلا تحت عنوان "الانصراف عن نظريّة العامل" يقول ضيف:(إنّ هذا هو الأصل الأوّل الذي ينبغي أن نتّكئ عليه في تصنيف النّحو تصنيفا جديدا، ونحن في هذا التّصنيف لن نُعنَى بالعوامل، ولا بما يتّصل بتقسيم النّحاة لها؛ بين عوامل قويّة وضعيفة ..)[25].

إنّ نظريّة العامل التي قال بها النّحاة، خلّفت ركاما هائلا من التّقديرات التي لا مسوّغ لها، فهي لا تعدو أن تكون مجرّد افتراضاتٍ من عقول النّحاة، وليس من حقّ النّحويّ فرضَها على غيره، بل من واجبه -كما يقول ضيف- أن يسجّل ما وجد في اللغة فعلا؛ من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صِيغا وأحوالا لعباراتٍ لم ترد في اللغة"[26].

ويتابع ضيف في نقضه للعامل داعما لتصنيفه الجديد، فيستهجن كثرة القواعد التي مردّها لتلك النّظريّة، ويرى أنّ النّحاة أطالوا الطّريق للوصول إلى المبتغى، في حين يمكننا الاختزال في الوصول إلى المراد، وهذا لم يصرّح به لفظا، وإنّما كانت إشارة ضمنيّة حينما ساق قصّة الطّبيب (ماسويه) ومريضه[27].

ثمّ يصرّح ضيف بموقفه من العامل بقوله:(وإذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروض وصور لفروض في نحوهم، فما أحرى بنا أن نتخلّص منها، وأن نرفع عن النّحو إصْرها..)[28]، ويرى أنّ بديل نظريّة العوامل في تصنيف أبواب النّحو هو فكرة المُجانسة، أي ضمّ المُتجانس من

الكلمات حسب آخره ضمن باب واحد، دون النّظر لعوامله، بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة، فباب مثل (باب المضارع) تجمع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، ومثّل لذلك باعتبار المضارع المتصل بنون التوكيد منصوبا لا مبنيا على الفتح، حتّى ولو لم يسبق بناصب، كي نجانس بين حالة نصبه وحالة بنائه، أو نعتبره في الحالتين مبنيا حتى يتم التنسيق[29].

وقد صنّف ضيف أسلوبي التّحذير والإغراء مع المنصوبات تجانسا، دون ذكر عامل النّصب فيهما.

ومن الأبواب المعقّدة التي يراها ضيف من مخلّفات العامل، باب التعدي واللزوم، وعن هذا الباب يصرّح فيقول:(وفكرة التعدي واللزوم؛ يجب أن نسحبها من النّحو، لأنها تدلّ على العمل وترتبط به)[30]، واقترح مصطلحا آخر بديلا عن التّعدي واللّزوم مثل (أفعال واقِعة وغير واقِعة) أو (أفعال مجاوِزة وغير مجاوِزة) أو (أفعال مؤثّرة وغير مؤثّرة) [31].

2.4 موقف مهدي المخزوميّ من العامل النّحوي:

غلب على مهدي المخزوميّ تأثّره بالمنهج الوصفيّ، الذي يراه الأمثل في دراسة الظواهر اللغويّة، حيث يُعَدُّ أحد أهمِّ اللغويين العرب المعاصرين، الذين تجلّى المنهج الوصفي في دراستهم للنّحو العربي ونقده[32]. وقد ظهر ذلك في كتبه التي بناها على هذا المنهج، وبخاصّة كتابه (النّحو العربيّ نقد وتوجيه)[33]. غير أنّ المخزومي لم يُهمل التّراث النّحويّ، ويظهر ذلك من تأثّره بالخليل من جهة، ومن مدرسة الكوفة من جهة ثانيّة[34].

والمنهج الوصفي يرفض قاعدة" قل ولا تقل" فترى المخزومي -بناء على ذلك- يهاجم قواعد النّحاة المبنيّة على منهجهم الصّارم في التّصويب والتخطئة، فيقول:« ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطّئ لهم أسلوبا، لأن دراسة النحو دراسة وصفيّة تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال»[35].

ويرى أنّ منهج الخليل أمثل من غيره،لأنّه أقربُ للوصفيّة، وأبعد ما يكون عن الفلسفة والمنطق، يقول: «وكان الخليل بن أحمد إذا تناول مسألة.. نحا فيها نحوا مقبولا في نظر الدرس اللغويّ، ولم يفلسف المسألة؛ أو يتكلف تعليلا عقليا، وإنّما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم»[36].

ويذهب المخزومي مذهب ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل والتقدير، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، كما يبدو متأثّرا بدعوة إبراهيم مصطفى صاحب إحياء النّحو[37]، وذلك حينما يجعل تيسير النّحو مرتكزا على أمرين، أحدهما- كما يقول- : (أن نخلّصَ الدرس النحوي مما علِق به من شوائبَ، جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل)[38].

إذن – لا شكّ- في اعتقاد المخزومي؛ أنّ نظريّة العامل هي من نتائج تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق والفلسفة، لذا يتوجّب تنقية النّحو من شوائبهما ، وأوّل ما يجب إسقاطه نظريّةُ العامل، فإذا بطلت

بطل ما نجم عنها، من تقديرات متمحّلة، لم تكن لتكون لولا التمسّك بنظريّة العامل، وبطل كلّ ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال[39].

إنّ التّجديد و التّيسير الذين دعا إليهما المخزوميّ مبنيّان على القضاء على العامل أوّلا، وهذا ما صرّح به، قائلا : « فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلّص الدّرس النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفيّ عليه ، وأن أسلب العامل النّحوي قدرته على العمل ... وإذا بطلت فكرة العامل: بطل كلّ ما عقدوا من أبواب أساسُها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال ، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام»[40].

إنّ النّحاة – حسب رأي المخزوميّ- أكثر ما كانوا يهتمّون به هو التّغيّر الذي لاحظوه في أواخر الكلم، في ثنايا الجملة، وكان هذا التغيير يلفت أذهانهم، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيرا، في هدي الفكرة التي رأوها أساسا ينبني عليه الدرس النحوي، يعني فكرة العمل وفكرة العامل[41] ... فصار ذلك غاية لا وسيلة.

وإنّ الحركات لا ترتبط بالعامل، فالقول بأن الضمّة علم الإسناد، لا يشير بحال إلى العامل ولا بزعم وجوده، والواقع أن الضمّة ليست أثرًا لعامل لفظيّ ولا معنويّ، وإنّما هي مظهر من مظاهر العربيّة في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية[42].

وما يمكن أن نخلص إليه هو أنّ هدف المخزومي الأسمى إلغاءُ العامل، إلغاءً نهائيّا، ليلغى بعد ذلك كلّ ما ترتّب عنه من أبواب، يقول:« هذا الكتاب في النّحو أقدّمه بين أيدي الدارسين مُبرّأً ممّا علِق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائبَ ليست من طبيعته، ولا من منهجه فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية، لا صلة لها بالدرس النّحوي»[43].

5 مقارنة بين موقفَي شوقي ضيف ومهدي المخزومي حولَ نظريّة العامل:

إنّنا بعدَ استعراضِ موقفِ كلٍّ مِن شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ إزاءَ نظريّة العاملِ يمكن أنْ تتجلّى أمامَنا صورُ التّشابهِ والاتّفاقِ بينهما، كما تتجلّى صورُ الاختلافِ في ذلك بيّنةً، وفيما يلي نوجِزُ ما أسلَفنا ذكرَه:

1.5 أوجهُ التّشابه بينَ الموقِفين:

أ. كلّ من شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ دعا إلى هدمِ نظريّة العامل هدمً كلّيًّا.

ب.كلاهما جعلَ نظريّةَ العاملِ هي السّبب الرّئيسُ في مشاكلِ النّحو العربيّ على مرِّ العصورِ.

ت.كلاهما تأثّرَ بمواقِفَ سابقةٍ كموقفِ ابنِ مضاءٍ وإبراهيمَ مصطفى.

ث.كلاهما عدَّ نظريّةَ العاملِ نظريّةً فلسفيّةً تجريديّةً بعيدةً عن واقعِ اللغةِ.

ج. كلاهما رأى أنّ للعاملِ مخلّفاتٍ أثّرت في تعقيدِ الدّرسِ النّحويّ.

ح. كلاهما رأى بأنّ نظريّةَ العاملِ لا تفيدُ في النّطقِ شيئًا يُذكَرُ.

2.5 أوجهُ الاختلاف بينَ الموقِفين:

أ. شوقي ضيف درس نظريّة العامل على أساسِ تجديدِ التّصنيف لأبواب النحو في حين درسَها مهدي المخزوميّ على أساسِ تجديدِ المنهج باعتماد المنهج الوصفيّ.

ب. مهدي المخزوميّ ينفي علاقةَ العلامات الإعرابيّة بتأثيرِ العاملِ، ولكنّ شوقي ضيف يضطربُ في ذلك، حيث ينفيه تارةً، ويُثبِتهُ تارةً أخرى دونَ قصدٍ، وذلك في تعريفه للمفعولِ المطلقِ، حين يقول عنه: " اسمٌ يؤكّدُ عاملَه".

ت. شوقي ضيف يقترحُ البديلَ لنظريّةِ العاملِ وهي فكرة المجانسة في حين يبقى مهدي المخزوميّ يتعرّضُ للنظريّةِ دونَ اقتراحِ الحلول.

6. خاتمة:

إنّنا بعد الانتهاء من هذا العرضِ البحثيّ يمكننا أن نصلَ إلى ما يلي:

- اتّفاق شوقي ضيف ومهدي المخزومي في نقض نظريّة العامل، واختلافهما في اقتراح البديل، فشوقي استبدلها بما سمّاه التجانس، في حين عجز المخزوميّ عن الوصول إلى بديل.
- نقض شوقي ضيف ومهدي المخزوميّ لنظرية العامل نقضٌ قاصر، إذ بدا اضطراب شوقي واضحا، في حين كان المخزومي عاجزا عن اقتراح البديل.
- نقض نظرية العامل بالجملة هو عمل تعسّفي غير مؤسّس، والصواب هو نقد جوانبَ منها، كالإيغال في التّقدير، والغلوّ في التّنظير والتّقعيد لها.

ولهذا نقترح أن تتضافر الجهود في الوصول إلى دراسة موضوعية متجرّدة لهذه النظريّة، وتوظيفها في مشروع تيسير النّحو وتعليمه، وذلك بغربلة المصطلحات، وتنقية النظريّة من شوائبَ لا تخدم الناشئة وشُداة النّحو، وتحديد القواعد المتعلّقة بالنظرية دون غلوّ ودون إقصاء، من أجل نحو عربيّ واضح بقواعدَ علميّة مقنعة، بعيدة عن التكلّف والتمحّل. كما نوصي بعدم المساس بجوهر هذه النظرية الأصيلة، لأنّها تساهم بشكلٍ كبير في تيسير النّحو على المتعلّمين، حيث تشكّل معالمَ يهتدي بها المتعلّم للنّحو، كما تعين المعلّمَ على إقناع مَن يعلّمهم مستندا على نظريّة العامل، فلا شكّ أنّ شُداةَ النحوِ وطلّابه يتساءلون عن حكم إعراب الكلمة وعن سبب هذا الحكم وعن علاماته، وكلّ تلك الأسئلة لا يُجابُ عنها السائل ما لم يستعن بما أحكمه النّحاة من نظرياتٍ راسخة وأوّلها نظريّة العامل النّحوي.

الهوامش:

1 شوقي ضيف، معي، مكتبة الأسرة، د ط، مصر، (2003)،ص 09.

2 وادي طه عمران، شوقي ضيف؛ سيرة وتحيّة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة،(2003)، ص 19.

3 فتح الرّحمن الجعلي، شوقي ضيف ناقدا(دكتوراه)، جامعة أمّ درمان الإسلامية، السّودان،(2008)، ص 64.

4 سميرة صادق شعلان وخالد محمّد مصطفى، شوقي ضيف في عيون صفوة من الأعلام، مجمع اللغة العربية، د ط ،(2003)، ص229 وما يليها..

5 أحمد العلاونة ، ذيل الأعلام، دار المنارة، الطبعة الأولى، جدّة (السّعودية)، (1998) ص212.

6 محمد علي بن جهاد: معجم الأدباء من العصر الجاهليّ حتّى سنة 2002، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، الجزء 06،(2002)، ص 286-287.. وانظر: أحمد العلاونة، ذيل الأعلام، ص212.

7 الخليل بن أحمد (175ه)،العين، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة و الإعلام بالجمهورية العراقية، د ط، الجزء 02 ،د ت، ص 159-154.

8 أبو البقاء الكَفَوي (1094ه)، الكلّيات، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت،1998، ص 616.

9 طاهر بن بابشاذ (469 ه): شرح المقدّمة المُحسِبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الطبعة الأولى، الكويت، الجزء01،د ت، ص 344.

10 مجد الدين بن الأثير(606 ه)، البديع في علم العربيّة، تحقيق صالح حسين العايد، منشورات جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، السعودية، 1998،ج 01 / ص430.

11 ينظر مثلا: الجرجاني(471 ه)، العوامل المئة،عني به أنور الداغستاني، دار المنهاج، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص23 ، و مصطفى الغلاييني ، جامع الدّروس العربيّة، المكتبة العصرية،الطبعة الثامنة والعشرون، صيدا بيروت، 1998، الجزء 03، ص273-274-275.

12 شوقي ضيف،(د ت) المدارس النّحويّة، دار المعارف، الطبعة السابعة، القاهرة،د ت، ص38.

13 حاجّي خليفة (1017 ه)، كشف الظّنون، تعليق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربيّ، د ط، بيروت، د ت، الجزء 2، ص 120.

14 المصدر نفسه: الجزء 02، ص120.

15 حاجّي خليفة، كشف الظّنون، الجزء 02، ص120.

16 جلال الدّين السّيوطي(911 ه)، بغية الوعاة، تحقيق محمد إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، مصر، 1979،الجزء 01، ص 248.

17 ينظر: زين الدين البركوي(981 ه)، إظهار الأسرار في النّحو، عني به أنور الداغستاني، دار المنهاج، الطبعة الأولى، بيروت، 2009،ص19.

18 حاجّي خليفة، كشف الظّنون، الجزء 02، ص120.

19 المصدر نفسه، الجزء 02، ص120.

20 ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة، ص52.

21 ابن مضاء القرطبيّ (592 ه): الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1982،ص 76-77.

22 المصدر نفسه، ص 03.

23 ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 26.

24 أحمد بن حنبل (241 ه)، المسند، رقم الحديث 12169 ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، الجزء 19، ص 269.

25 انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 48.

26 المصدر نفسه،ص 49.

27 ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 49.

28 المصدر نفسه، ص 49.

29 ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 50.

30 المصدر نفسه، ص 52.

31 انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 52 .

32 عمر لحرش، الدرس النحوي عند المخزومي بين التّجديد والتّقليد (رسالة ماجستير)، جامعة ورقلة،(2013)، ص 139.

33 سهيلة طه البياتي، المنهج الوصفي في كتاب (في النحو العربية نقد وتوجيه) للدّكتور مهدي المخزوميّ، مجلّة سُرَّ مَن رأى، مجلد 04، عدد 11، 2008، ص 36.

34 ينظر: كتاباه (الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه و مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو).

35 مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، الطبعة الثانية، بيروت،(1986)، ص 19.

36 المصدر نفسه، ص 22.

37 عمر لحرش: الدرس النّحوي عند المخزوميّ بين التّجديد والتقليد، ص 85.

38 مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

39 المرجع نفسه، ص 16.

40 مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 16.

41 المرجع نفسه، ص 65.

42 مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 66.

43 مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص15. نقلا عن مطير المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو (رسالة ماجستير)، جامعة أمّ القرى، السعودية،(1423 ه)، ص 140.